حاشية على
شرح المغنى

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الفاطر الحكيم، القادر العليم منشئِ العالى العظيم، محي البالي الرميم، والصلوة على رسوله الكريم، الرؤوف الرحيم، محمد المشرف عموماً بانعامه العميم، وخصوصا بنحو قوله: تعالى ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾، والرِّضوان على آله وأصحابه وأزواجه وأحبائه إلى يوم لا ينفع مال ولا بنون إلَّا من أتى الله بقلب سليم،

(أما بَعدُ) فيقولُ المفتقرُ إلى المولى العظيمِ بدر الملة والدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد العمري الميلاني: لما لم يكن للكتاب المسمى بالمغني في علم النحو شرحٌ، وهو من مصنفات أستإذي العلامة فريد دهره، ووحيد عصره، العالم بالأصول والفروع، الجامع بين المعقول والمشروع، عمان المعاني، نعمان الثاني، قدوة الأئمة السالكين، فخر الملة والدين، أحمد بن حسن الچارپردي، تغمده الله بغفرانه، وأسكنه بحبوحة جنانه، خطر ببالي أن أشرح له شرحا كاشفا لكنوز معانيه الصحيحة، وواضحا لرموز ألفاظه الفصيحة، فاستعنت بالله واشتغلت بذلك، راجيا أن يوفقني لما أردته على وجه التتميم، وسائلا منه أن يعصمني من عقابه الأليم، ويدخلني بفضله جنة النعيم، إنه هو الغفور الرحيم،

اعلم أن هذا العلمَ الذي نشرع فيه علم النحو، فلابد من تعريفه فنقول: النحو في اللغة على معانٍ، منها معنى الجانب كقولك: سرت إلى نحو دار فلأن أي إلى جانبها، ومنها معنى القصد كقولك: نحو ت نحو ك أي قصدت قصدَك، ومنها معنى النوع كقولك: عندي ثلثة أنحاء من الطعام أي ثلثةُ أنواع من الطعام، ومنها معنى المقدار كقولك: جاء الجيش وهم نحو ألف أي مقدارُ ألفٍ، ومنها معنى الشِبه والمِثل كقولك: مررت برجل نحوِ ك أي شبهك ومثلك، ومنها معنى الصرف كقولك: نحو ت بصري إليك أي صرفت بصرى إليك، ومنها معنى القبيلة كقولك: نظرت إلى نحو بني تميم أي إلى قبيلة بني تميم، وفي الاِصْطِلَاح علم بأصول تعرف بها أحوال أواخر الكلمة من جهة الإعراب والبناء.

قوله: (**الكلمةُ لفظ وُضِعَ لمعنى مفردٍ**) وإنَّمَا قُدِّمت الكلمة على الكلام لأن الغرضَ من النحو معرفةُ الإعراب، ومعرفةُ الإعرابِ موقوفةٌ على معرفة الكلام، ومعرفةُ الكلام موقوفةٌ على معرفة الكلمة فإذا كانت معرفته موقوفةً على معرفتها، فلابد من تقديمها عليه، ولأن الكلمة جزء والكلام كل فلابد من تقديم الجزء على الكل،[1] وفي الكلمة ثلث لغات إحديها كَلِمَة بفتح الكاف وكسر اللام، وهي اللغة الحجازية وجمعها كَلِم كذالك بلا تاء كلبنة ولَبِنٍ، وثانيها كَلْمَة بفتح الكاف وسكون اللام، وهي لغة بني تميم وجمعها كَلْم كذلك بلا تاء كتمرة وتمر، وثالثها كِلْمَة بكسر الكاف وسكون اللام وهي لغة بني ربيعة وجمعها كِلْم كذلك بلا تاء كسدرة وسدر، والكلمة مشتقة من الكلم وهو الجراحة، والاشتقاقُ اشتراكُ الكلمتين في حروف الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين. (**قوله: لأن الغرض**) أي الأهم. (**قوله: من النحو**) أي من تدوين النحو الذي موضوعه الكلمة والكلام. (**قوله: معرفة الإعراب**) أي معرفة من لم يتتبع لغة العرب كيفية أواخر الكلم الواقعة في التركيب، فالإعراب هنا بمعنى الكيفية الشاملة للبناء وفي بعض النُّسَخ معرفة الإعراب والبناء وعليه يكون الإعراب مقابلا للبناء. (**قوله: ومعرفة الإعراب موقوفة إلخ**) أي في الجملة إذ البناء المندرج تحت الإعراب بمعنى الكيفية لا يتوقف على معرفة الكلام. (**قوله: فإذا كانت إلى قوله: فلابد من تقديمها عليه**) لا حاجة إليه. (**قوله: ولأن الكلمة إلخ**) أي ما صدق عليه الكلمة جزء مما صدق عليه الكلام، ولا يخفى أن الظاهر جعلُ قوله: لأن الكلمة علةً لتوقف معرفة الكلام على معرفة الكلمة، لا علةً ثانية لتقديم الكلمة عليه. (**قوله: فلابد**) في بعض النُّسَخ ولابد بالواو وهو الظاهر. (**قوله: وفي الكلمة**) أي في هذه المادة. (**قوله: بفتح الكاف إلخ**) بمنزلة الإعجام يرى ولا يقرأ، وكذا يقال في نظائره. (**قوله: وجمعها إلخ**) جرى على القول المرجوح، والراجح أنه اسم جنس جمعي، وهو الذي يطلق على ثلاثة فصاعداً، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، أوبالياء نحو رومٍ وروميٍ، وحملُ الجمعِ على المعنى اللغوي خلافُ المتبادر. (**قوله: بلا تاء**) لا فائدة فيه كنظيره الآتي. (**قوله: وثانيها**) الحق وثانيتها بالتاء وكذا يقال في ثالثها. (**قوله: كسدرة وسدر**) شجر النبق. (**قوله: والكلمة مشتقة من الكلم**) بسكون اللام ومثلُها الكلام. (**قوله: وهو الجراحة**) صَوابه الجرح، كما في نسخة خطية. (**قوله: اشتراك**) أي علامته اشتراك الخ، فيرد إحديهما إلى الأخرى.

ومعنى الأصل، وهما أي الكلمة والكلم مشترِكان في حروف الأصل من الكاف واللام والميم وفي معنى الأصل الذي هو التأثير لأن كلام المتكلم مؤثِّر في نفس السامع كما أن جراحة الجارح مؤثرة في المجروح، والدليلُ عليه قولُ الشَّاعِر:

(جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان)

قوله: الكلمة محدودةٌ وقوله: لفظ وضع لمعنى مفرد حدها والحد قولٌ دال على ماهية الشئ، أي على حقيقته ومعرفة المحدود موقوفة على معرفة الحد ومعرفته موقوفة على معرفة أجزائه، وهي اللَّفظ والوضع والمعنى والمفرد، فاللفظ في اللغة التكلمُ والإلقاءُ من الفم يقال: أكلت التمرة ولفظت النواة، وفي الاِصْطِلَاح صوتٌ يعتمد على مخارج الحروف، والوضع تخصيص اللَّفظ بالمعنى، والمعنى ما يستفاد من اللفظ، والمفرد هو الذي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه

(**قوله: في حروف الأصل**) الإضافة بيانية، أي جميعها مرتبا،أوغير مرتب، أوأكثرها مع تقارب ما بقي في المخرج. (**قوله: ومعنى الأصل**) الظاهر بدله ومعنى من المعاني الثلاثة. (**قوله: وفي معنى الأصل الذي هو التأثير**) الحق وفي أصل التأثير. (**قوله: لأن كلام إلخ**) أي بعض ما يتكلم به مؤثر إلخ. (**قوله: كما أن جراحة إلخ**) المناسب كما أن الجرح نفس التأثير. (**قوله: والدليل عليه إلخ**) أي الدليل على اعتبار التأثير مشتركا فيه قول الشَّاعِر الذي عَبَّر فيه عن بعض تأثيرات الكلم بالجرح. (**قوله: جراحات**) جمع جراحة بكسر الجيم. (**قوله: السنان**) نصل الرمح والجمع أسنة ولعل المراد هنا كل ما يجرح. (**قوله: ما جرح إلخ**) ما مصدرية والمراد أثر جرح الكلام. (**قوله: والحدُّ قولٌ إلخ**) هذا تعريف للحد عند المناطقة، وهو عند علماء العربية مرادف لمطلق المعرف بمعنى الجامع لأفراده المانع عن دخول غيرها فيه. (**قوله: حقيقته**) أي جميع ذاتياته أوبعضها. (**قوله: وهى اللَّفظ إلخ**) في نسخة خطية بعد قوله: المفرد هنا وهى الظاهرة. (**قوله: والإلقاء من الفم**) الظاهر أوالإلقاء من الفم، وكان الحق والمناسب لقوله: يقال: أكلت التمرة إلخ أن يذكر مطلق الإلقاء أيضا. (**قوله: مخارج الحروف**) لعل المراد الجنس لئلا يشكل تعريف اللَّفظ بما كان على حرف أوحرفين. (**قوله: والوضع إلخ**) أي في تعريف الكلمة، وكذا يقال في قوله: والمعنى إلخ وإِلَّا فالوضع مطلقاً تخصيص شيء بالمعنى كما أن مطلق المعنى ما يقصد من شيء. (**قوله: تخصيص اللَّفظ بالمعنى**) فذكر المعنى بعده مبني على التجريد عنه. (**قوله: ما يستفاد**) المناسب للمعنى اللغوي وهو القصد أومكانه أوزمانه ما يقصد إلخ كما لا يخفى. (**قوله: هو الذي إلخ**) الحق إسقاط اللَّفظ أوالمعنى، وإرجاع ضميري لفظه ومعناه إلى الموصول الملحوظ على وجه العموم باعتبارين مختلفتين بعيد جدا.

وإِنَّمَا لم يقل: لفظة لتوافق المبتدأَ في التأنيث لأن اللَّفظ في الأصل مصدرٌ وفي المصدر يستوي التذكيرُ والتأنيثُ، واحترز بقوله: لفظ عن الخطوط والعقود والإشاراة والنصب وبقوله: وضع عن المهملات كالقِجَجِ والبِجَجِ وبقوله: لمعنى مفرد عن المعنى المركب نحو زيد قائم قوله: (**وهي إما اسم كرجل وإما فعل كضرب وإما حرف كقد**) أي الكلمة باعتبار المدلول على ثلاثة أنواع إما اسم كرجل وإما فعل كضرب وإما حرف كقد قوله: (**لأن الكلمة**) أي وإِنَّمَا انحصرت الكلمة في هذه الأنواع الثلثة الاسمِ والفعلِ والحرف لأن الكلمة (**إما ان تدل على معنى في نفسه أولا فإن لم تدل**) أي الكلمةُ (**على معنى في نفسه فهو الحرف**) أي فتلك الكلمة هو الحرف وإِنَّمَا ذكر الضمير وهو قوله: فهو باعتبار الخبر وهو قوله: الحرف أوفذلك المعنى هو معنى الحرف على حذف المضاف (**وإن دلت**) أي الكلمةُ (**على معنى في نفسه**

(**قوله: لتوافق**) في نسخة خطية ليوافق، علة للمنفى. (**قوله: لأن اللَّفظ في الأصل مصدر إلخ**) لا حاجة في إطلاق اللَّفظ على المؤنث إلى ملاحظة المعنى الأصلي، فان المفهوم الاصطلاحي للفظ صادق على المذكر والمؤنث. (**قوله: واحترز بقوله: لفظ**) ويجوز الاحتراز بالجنس أيضا إذا كان أَخَصّ من الفصل من وجهٍ وهو ههنا كذلك لأن الموضوع قد يكون لفظاً، وقد لا يكون، فعلى هذا كان المناسب تعميم الوضع وتعريفه بتخصيص شيء بالمعنى كما لا يخفى. (**قوله: والعقود**) أي بالأصابع الدالة على أعداد مخصوصة. (**قوله: والنصَب**) جمع نصبة كغرفة وغرَف وهو ما نصب لتعيين مسافة أوطريق، أوغير ذلك. (**قوله: عن المهملات**) والألفاظ الدالة بالطبع، أوالعقل. (**قوله: وبقوله: لمعنى مفرد**) الحق أن يتكلم على قيد المعنى بأن يقول وبقوله: لمعنى عن حروف الهجاء حيث وضعت لغرض التركيب لا بازاء المعنى ومن أخرجها بقيد الوضع لاحظ حاله قبل التجريد. (**قوله: عن المعنى المركب**) كذا في النُّسَخ التي رأيناها والحق عن اللَّفظ الموضوع للمعنى المركب. (**قوله: أي الكلمة إلخ**) لوذكر التفسير بعد قوله: وهى مقتصرا على قوله: أي الكلمة باعتبار المدلول على ثلاثة أنواع لكان أولى. (**قوله: وإِنَّمَا إلخ**) أشار به إلى أن الجار والمجرور متعلق بالانحصار المفهوم من الاقتصار على الأقسام المذكورة. (**قوله: لأن الكلمة إما أن تدل إلخ**) أي إما من صفتها أن تدل إلخ. (**قوله: في نفسه**) أي في نفس المعنى على أن المراد به باعتباره في نفسه أي مستقل بالمفهومية. (**قوله: أولا**) أي لا تدل على معنى في نفسه بل على معنى متلبس باعتباره في غيره أي غير مستقل بالمفهومية. (**قوله: وهو قوله: فهو**) لا حاجة إليه كقوله: فيما بعد وهو قوله: الحرف. (**قوله: باعتبار الخبر**) إذ الأولى رعايته عند تخالفه والمرجع. (**قوله: أوفذلك المعنى**) لا يخفى أنه غير مناسب لمقام بيان أقسام الكلمة.

فإما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي الماضي والحال والاستقبال أولم يقترن فإن لم يقترن به فهو الاسم) أي فتلك الكلمةُ هو الاسم أوفذلك المعنى هو معنى الاسمِ **(وإن اقترن به)** أي بأحد الأزمنة الثلاثة **(فهو الفعل)** أي فتلك الكلمةُ هو الفعلُ أوفذلك المعنى هو معنى الفعلِ، فقد علم أن الحرفَ هو الذي لا يدل على معنى في نفسه كقد؛ فإن معناها التحقيق أوالتقليل أوالتقريب، ولا يعلم ذلك إلَّا بعد انضمامها إلى كلمة أخرى، والاسمَ هو الذي يدل على معنى في نفسه غيرِ مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة كرجل، والفعلَ هو الذي يدل على معنى في نفسه مقترنا بأحد الازمنة الثلثة كضرب قوله: **(الكلام)** أي الكلام في اللغة اسم مصدر بمعنى المصدر الذي هو التكلم كالسلام بمعنى التسليم وفي الاِصْطِلَاح الكلام **(مؤلف)** أي قول مؤلف أي مركب **(إما من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر نحو زيد قائم وإما من فعل واسم نحو ضرب زيد)** فقوله: إما مؤلف من اسمين شامل أيضا للتركيب الإضافي نحو غلام زيد وللتركيب المزجي نحو معدي كرب وبعلبك وللتركيب التضمني نحو خَمْسَةَ عَشَرَ وللتركيب الصوتي نحو نفطويه وسِيبويهِ فلَمَّا قال: أسند أحدهما إلى الآخر خرج عن حد الكلام مثلُها؛ لأنه وإن كان مؤلفا من

(**قول المصنف: فإما أن يقترن إلخ**) أي فمن صفتها إما أن يقترن مدلولها المستقل بالمفهومية في الفهم عنها بأحد إلخ. (**قوله: التحقيق**) أي الجزئي وكذا يقال في قوله: التقليل والتقريب وسيأتي إن شاء الله أن التحقيق لا ينفك عن قد في جميع استعمالاتها. (**قوله: مقترنا**) الظاهر مقترن كما في نسخ خطية. (**قوله: أي الكلام في اللغة**) لا وجهَ للتفسير، فالظاهر أن يقول: وهو في اللغة. (**قوله: اسم مصدر إلخ**) الأولى اسم مصدر كلَّم والمصدر التكليم. (**قوله: بمعنى المصدر**) يشير إلي أن اسم المصدر بمعنى الحدث، وهو المشهور، وبه جزم ابن يعيش وأبوحيان وغيرهما وصوَّب بعضهم أن معناه المصدرُ نفسه. (**قوله: وفي الاِصْطِلَاح الكلام**) الصواب إسقاط الكلام كما في نسخة خطية. (**قوله: فقوله: إما مؤلف إلخ**) المناسب مؤلف إما من اسمين. (**قوله: للتركيب الإضافي**) أي للمركب الإضافي، وكذا يقال فيما يأتي (**قوله: معدي كرب**) قال بعض الألفاضل معناه في الأصل شخص عداه الكرب، فمعدي اسم مفعول أعل إعلال مرضيّ، والكرب بسكون الراء الغم والحزن قال الرّودانى: ولا يضر تخفيف يائه، وإن كان القياسُ شدَّها كمرضيّ؛ لأن الأعلامَ كثيرا ما تغير عند النقل اه. (**قوله: بعلبك**) مركب من بعل اسم صنم، وبك اسم رجل يعبده، فمُزِجا، وجعلا علما لبلدة. (**قوله: وللتركيب الصوتي**) وبقي المركب التوصيفيّ نحو حيوان ناطق فالأولى التعرض له. (**قوله: مثلُها**) الظاهر أن الضمير راجع إلى المركبات المذكورة، ولا فائدة للمثل اللهم إلَّا أن يقال: ذكره ليشمل المركب التوصيفي الذي ترك التعرض له وقد يقال: إنه عائد إليها بقطع النظر عن لفظ نحو المضاف إليها.

اسمين لكنه ليس بإسناد لأن المراد بالإسناد ههنا نسبة أحد الجزئين إلى الآخر ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها وأما الإسناد في الحديث فرفعه إلى قائله، وإِنَّمَا لم يقل إما من فعل واسم أسند أحدهما إلى الآخر لأن التأليف من فعل واسم بحيث يكون معناهما الأصليُّ مرادا لا يحصل إِلَّا بالإسناد وإِنَّمَا قلت: بحيث يكون معناهما الأصلي مرادا احترازا عن نحو تأبط شرا إذا كان علماً وإِنَّمَا لم يؤلف الكلام إِلَّا من اسمين أومن فعل واسم لأن التأليف أي التركيب بالتقسيم العقلي لا يزيد على ستة أنواع اسم واسم، وفعل وفعل، وحرف وحرف، واسم وفعل واسم وحرف، وحرف وفعل، فالنوع الأَوَّل والرابع مفيدان والأنواع الأربعة الأُخَر مطروحةٌ لأن الكلام يقتضي الإسناد لوقوعه جزأً منه في حده والإسناد يقتضي المسند والمسند إليه لكون الإسناد نسبة بينهما ولزوم تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسندَ والمسندَ إليه، وهما يتحققان في النوع الأَوَّل والرابع لصحة وقوع الاسم مسندا ومسندا إليه والفعل مسندا به ولا يتحققان في الأنواع الأربعة الباقية لعدم صحة وقوع الفعل مسندا إليه والحرف لا مسندا

(**قوله: لكنه ليس بإسناد**) أي لكن التأليف ليس بسبب إسناد أومعه، أولكن المثل ليس متلبسا بإسناد. (**قوله: ههنا**) أي في تعريف الكلام. (**قوله: نسبة أحد إلخ**) أي ضم أحد الجزأين إلى الآخر، أونسبة مدلول أحد الجزأين إلى مدلول الآخر. (**قوله: ليفيد**) الأولى لتفيد، أي النسبة. (**قوله: وإما الإسناد في الحديث**) أي الإسناد المنسوب إلى الحديث، أي الكلام، كأن يقال: الحديث الفلاني مسند إلى القائل الفلاني. (**قوله: فرفعه إلى قائله**) أي بذكر ناقليه يقال: رفع الحديث أي سلسله إلى قائله. (**قوله: بحيث كون معناهما الأصلي مراداً**) يفهم منه أن المراد بالفعل والاسم في القسم الثَّانِي المستعملان في معناهما الأصلي وقد يقال: المناسب حينئذ كون الاسمين في القسم الأَوَّل أيضا كذلك، ففي شمول المؤلف من اسمين لنحو معد يكرب وسِيبويهِ نظرٌ. (**قوله: لأن التأليف**) أي من كلمتين. (**قوله: بالتقسيم**) أي المتلبس به. (**قوله: لا يزيد إلخ**) أي ولا ينقص عنها. (**قوله: اسم، واسم**) أي التأليف من اسم، واسم وكذا يقال فيما بعد. (**قوله: فالنوع الأَوَّل إلى قوله: لأن الكلام**) وفي بعض النُّسَخ النوع الأَوَّل الخ، بدون الفاء وهو على كلا النسختين اعتراض بين المعلول وعلته والأولى الاقتصار على قوله: والكلام يقتضي الإسناد إلخ . (**قوله: لوقوعه جزأ منه في حده**) الأولى والأخصر جزأً من حده. (**قوله: والإسناد**) إظهار في مقام الإضمار من غير داعٍ. (**قوله: ولزوم تحقق إلخ**) عطف على قوله: كون، على أنه متمم العلة، لا علة مستقلة. (**قوله: المنتسبين**) أي المنتسب والمنتسب إليه، ففيه تغليب. (**قوله: لا مسندا ولا مسندا إليه**) الأولى إسقاط لا في الموضعين.

ولا مسندا إليه ويسمى الكلام جملة أيضا لضمّ بعضه إلى بعض.

﴿باب الاسم﴾

قوله: (**باب**) أي هذا باب والباب موضع الدخول أي هذا مدخل في معرفة (**الاسم**) قوله: (**الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة**) فقوله: ما دل على معنى شامل للفعل والحرف أيضا فخرج بقوله: في نفسه الحرف وبقوله: غير مقترن الفعل وإِنَّمَا قال بأحد الأزمنة الثلثة بدل قوله: بالزمان ليدخل فيه مثل الغبوق وهو الشرب بالعشي والصَّبُوح وهو الشرب بالغداة والضمير في قوله: في نفسه إما راجع إلى ما،

وفي في قوله: في نفسه بمعنى الباء والجار والمجرور أعني قوله: في نفسه متعلق بقوله: دل أي ما دل على معنى بنفسه غير محتاج إلى ذكر متعلق وإما راجع إلى المعنى وحينئذ يكون في على معناه الأصلي أعني الظرفية والجار والمجرور أعني في نفسه متعلق بمقدر صفة لقوله: معنى أي ما دل على معنى حصل في نفسه أوثبت في نفسه أي مستقل بنفسه كمعنى الجدار ومعنى النصر لا كمعنى من وهو ابتداء الشيء

(**قوله: لضم بعضه إلى بعض**) أي لانضمام بعض أجزائه إلى بعض واجتماعها والجملة في اللغة الجماعة المتحققة باجتماع أشياء.

﴿باب الاسم﴾

. (**قوله: أي هذا باب**) يغني عنه أي هذا مدخل الآتي. (**قوله: والباب موضع الدخول**) ظاهره هنا، لقوله: أي هذا مدخل في معرفة الاسم وليس كذلك، وإِنَّمَا هو معناه اللغوي، والمراد به هنا عبارات مخصوصة ذكرت لبيان الاسم. (**قوله: أي هذا مدخل**) علمت أنه ليس بمراد مع عدم ارتباطه بقوله: في معرفة كما لا يخفى على المُتأمِّل. (**قوله: فخرج**) الأولى وخرج. (**قوله: إنما قال بأحد إلخ**) أي إنما اختار هذا على ذاك مع أنه أَخصَر. (**قوله: وهو الشرب إلخ**) أي المشروب في وقت المساء وكذا يقال في قوله: وهو الشرب بالغداة. (**قوله: وفي في قوله: في نفسه بمعنى الباء**) يلزم عليه الجري على خلاف المذهب المختار من أن في وضعت للظرفية مطلقاً حقيقية أومجازية، وارتكابُ مجاز غير مشهور في التعريف. (**قوله: غير محتاج**) حال لازمة من ضمير دل، أوصفة ثانية لما وعلى كل فهو كالتفسير لقوله: بنفسه، أي غير محتاج في الدلالة على معناه إلى ذكر دال متعلقه. (**قوله: صفة**) مرفوع خبر بعد خبر، أومجرور صفة لمقدر. (قوله: **حصل في نفسه**) أي معتبرا وملحوظا في نفسه. (**قوله: مستقل بنفسه**) أي غير مرتبط بغيره على أن يكون آلة لملاحظة حاله، أومستقل داله بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى ضميمة.

فإنه لا يستقل بنفسه بل هو محتاج إلى الإضافة بخلاف لفظ الابتداء من حيث هو هو فإنه مستقل في الدلالة على معناه ويجوز أن يرجع إلى ما وفي على معناه الأصليّ أي الظرفية والجار والمجرور أعني قوله: في نفسه متعلق بمقدر صفة لقوله: معنى أي لفظ دل على معنى حصل ذلك المعنى في نفس ذلك اللَّفظ ويجوز في قوله: غير الإعرابُ الثلثةُ، الجر لكونه صفة لقوله: معنى، والنصب لكونه حالا من الضمير المستتر في نفسه والرفع لكونه خبر مبتدأ محذوف أي هو غير مقترن والجملة في محل النصب بأنه حال من الضمير المستتر المذكور وهو ضعيف لأن الربط في الجملة الاسمية إذا وقعت حالا بالضمير وحده ضعيف قوله: (**ومن خواصه**) من للتبعيض والخواص جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره يعني بعضُ خواص الاسم (**أنه يصح الحديث عنه**) أي الإخبار عنه

(**قوله: فإنه لا يستقل**) أي هو أوداله على ما مر. (**قوله: بل هو محتاج إلخ**) أي محتاج داله إلى ضم شيء وهذَا إنَّما يناسب الاحتمال الثَّانِي للاستقلال، والمناسب للاحتمال الأَوَّل بل هو مضاف ومنسوب إلى شي آخر. (**قوله: بخلاف لفظ الإبتداء إلخ**) أي بخلاف معنى لفظ دال على الابتداء الملحوظ من حيث هو هو، فإضافة اللَّفظ إلى المعنى لامية، ولوزاد بعد قوله: لفظ الابتداء الدال على معنى الابتداء حتى يكون إضافة اللَّفظ إلى الابتداء بيانية كما هو المتبادر لكان حسنا. (**قوله: من حيث هو هو**) أي لا من حيث إنه آلة لملاحظة حال الغير. (**قوله: فإنه مستقل إلخ**) المناسب لما قررنا الاقتصار على قوله: فإنه أي المعنى مستقل. (**قوله: أي لفظ دل على معنى**) الظاهر أي كلمة دلت الخ، وإِلَّا دخل في التعريف المركبات. (**قوله: حصل ذلك المعنى إلخ**) والمراد بحصول المعنى في نفس اللَّفظ دلالته عليه من غير ضميمة لاستقلاله بالمفهومية. (**قوله: الإعراب الثلاثة**) الظاهر أنواع الإعراب الثلاثة. (**قوله: لكونه حالا إلخ**) وهو بعيد لأن الأصل في الحال الانتقال، فيوهم أن معنى في نفسه قد يكون مقترنا وقد لا يكون والاسم هو الكلمة الدالة على معنى في نفسه في الحال الأَوَّل وهذا كما ترى. (**قوله: في نفسه**) الحق في في نفسه. (**قوله: بأنه**) الأولى إسقاطه. (**قوله: لأن الربط إلخ**) أي بذي الحال. (**قوله: بالضمير وحده**) أي منفردا عن الواو. (**قوله: ضعيف**) لقوة استقلال الجملة الاسمية، فناسب أن تكون الرابطة قوية. (**قوله: ولا يوجد في غيره**) تفسير لما يتضمنه يختص به من الجزء السلبي كذا قال الفاضل عبد الغفور على الجامي، وقال العصام النفي: راجع إلى القيد كما هو الأعرف، فيكون مآله أنه يوجد فيه ولا يوجد في غيره، فمن قال قوله: لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر انتهى. (**قول المصنف: أنه يصح الحديث عنه**) أي صحة الحديث عن الشيء، فالضمير المنصوب والمجرور عائدان إلى الاسم من حيث إنه شيء لا من حيث خصوصه وإِلَّا لغا الحكم وكذا يقال في الضمائر

وإِنَّمَا اختصت صحة الإخبار بالاسم لأن الفعل لا يكون إِلَّا خبرا دائما فلا يقع مخبراً عنه والحرف لا يكون مخبرا ولا مخبرا عنه قوله: (**ودخله حرف الجر**) أي ومن خواص الاسم أنه دخله حرف الجر لأن الجر علم للمضاف إليه ولا يكون المضافُ إليه إِلَّا اسماً لأنه في المعنى محكومٌ عليه لأن قولنا غلام زيد معناه زيد محكوم عليه بأنه مالك لهذا الغلام والفعل لا يقع محكوماً عليه قوله: (**وأضيف**) أي ومن خواصّ الاسم أنه أضيف قال مولانا مصنف هذا الكتاب وهو أستإذي العلامة فخر الملة والدين أحمد الچارپردى رحمة الله عليه: ومن خواص الاسم الإضافة أي المضاف والمضاف إليه وقال السيد في شرح الكبير: المراد كونه مضافا لا مضافا إليه لأن الغرضَ الأهمَّ من الإضافةِ أن المضاف بواسطة المضاف إليه يصير معرفة فلا يكون المضاف فعلا لأن الفعل نكرة لا يقبل التعريف ولا يكون المضاف إليه أيضا فعلا لأن الفعل نكرة فلا يجعل شيأ آخر

الآتية. (**قوله: صحة الإخبار**) أي عن الشيء. (**قوله: لا يكون إلا خبرا**) أي مخبرا به لكون الإسناد إلى شي آخر مأخوذا في حقيقته، فلوجعل مخبرا عنه يلزم خلاف وضعه. (**قوله: دائما**) لا فائدة فيه اللهم إِلَّا أن يقال: إنه تأكيد لما يستفاد من الحصر. (**قوله: لا يكون مخبرا**) أي به وفي نسخة خطية خبرا إذ لابد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن اعتبار الحكم بينه وبين غيره والحرف ملحوظ تبعا. (**قوله: لأن الجر**) أي الذي هو أثر حرف الجر. (**قوله: للمضاف إليه**) والمراد به هنا ما نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أوتقديراً. (**قوله: لأن قولنا إلخ**) وكذا يقال في نحو ضارب زيد ونحو مررت بزيد أي زيد محكوم عليه بأنه ضارب وممرور به. (**قوله: معناه إلخ**) الأولى بدله في قوة زيد محكوم عليه إلخ. (**قوله: المتبحر في العلم**) أي الذي توسع وتعمق فيه. (**قوله: أي المضاف والمضاف إليه**) أي كون الشي مضافا وكون الشيء مضافا إليه. (**قوله: وقال السيد إلخ**) مقدم في نسخة خطية على قوله: قال مولانا وهو أولى. (**قوله: المراد**) أي مراد النحاة من الإضافة في هذا المقام. (**قوله: لأن الغرض الأهم**) علة لاختصاص الإضافة مطلقاً بالاسم وقد يقال: كون الغرض الأهم من الإضافة المعنوية التعريف غير مسلم إذ التخصيص مثله، نعم إنه الغرض الأهم في الإضافة المعنوية بالنظر إلى التخفيف الحاصل بها أيضا، فالظاهر في تعليل اختصاص كون الشيء مضافا بالاسم ما قاله العارف الجامي قدّس سرّه السّامي اختصاص لوازمه من التعريف والتخصيص والتخفيف به وإن نُوقش فيه فليراجع. (**قوله: من الإضافة**) أي المعنوية التي هى الأصل وإِلَّا فالغرض من الإضافة اللفظية التخفيف. (**قوله: أن المضاف إلخ**) الأولى تعريف المضاف بواسطة المضاف إليه. (**قوله: لأن الفعل نكرة**) الظاهر أن يقول: لما مر من كون المضاف إليه محكوما عليه في المعنى والفعل لا يكون إلا محكوما به ولأن إلخ. (**قوله: نكرة**) أي في حكم النكرة لدلالته وضعا على حدث وزمن مبهمين. (**قوله: لا يقبل التعريف**) لمنافاته لما وضع له. (**قوله: دائما**) لا فائدة فيه فالحَقُّ تركه كما في

معرفة، وإِنَّمَا اختصت الإضافة بتقدير حرف الجر بالاسم لأنها قد تكون للتعريف والاسم يقبل التعريف والفعل لا يقبل التعريف، وإِنَّمَا قلنا: بتقدير حرف الجر لأنه لوكان ملفوظًا لاحتمل أن يكونَ المضافُ فعلاً نحو مررتُ بزيد، وأما المضافُ إليه فلا يكونُ إِلَّا اسماً سواء كان حرف الجر مقدراً أوملفوظاً قوله: (**ونون**) أي ومن خواص الاسم أنه نون وإِنَّمَا اختص التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل بالاسم لأنه في مقابلة النون الخفيفة للتأكيد فتلك النون مختصة بالفعل وهذا مختص بالاسم قوله: (**وعرف**) أي ومن خواص الاسم أنه عرف بلام التعريف لأن التعريف باللام لتعيين المحكوم عليه ولا يكون المحكوم عليه إِلَّا اسما قوله: (**وأصنافه**) أي وأصناف الاسم (**خَمْسَةَ عَشَرَ صنفا**) الأَوَّل (**الاسم الجنس و**) الثَّانِي (**العلم و**) الثالث (**المعرب و**) الرابع (**توابع المعرب و**) الخامس المبني (**و**) السادس (**المثنى و**) السابع (**المجموع و**) الثامن والتاسع (**المعرفة والنكرة و**) العاشر والحادى عشر (**المذكر والمؤنث و**) الثَّانِي عشر (**المصغر و**) الثالث عشر (**المنسوب و**) الرابع عشر (**أسماء العدد و**) الخامس عشر (**الأسماء المتصلة بالأفعال**) هذا الذي ذكره على طريق الإجمال

نسخة خطية. (**قوله: وإِنَّمَا اختصت إلى قوله: وأما المضاف إليه**) لا يخفى ما فيه من الركاكة والتكرار فالأولى أن يقول بدله: والمراد من الإضافة الإضافة بتقدير حرف الجر لأنه لوكان ملفوظاً جاز أن يكون المضاف فعلا أيضا نحو مررت بزيد. (**قوله: وإِنَّمَا اختص إلخ**) يفهم منه أن التنوين الذي هو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل على ما جرى عليه الشارح بأقسامه الستة من خواص الاسم وليس كذلك فإن الترنم والغالي منها موجودان في الفعل والحرف أيضا. (**قوله: لأنه في مقابلة إلخ**) قد يقال: كونه في مقابلة النون المذكورة إنما يتحقق بعد ثبوت اختصاصه بالاسم، فالتعليل به يستلزم الدور فليتأمل، فالحَقُّ فيه أن يقال: إن معاني أقسامه ماعدا الترنمَ والغاليَ إنما توجد في الاسم كما سيجيء إن شاء الله تعالى. (**قوله: فتلك إلخ**) في نسخة خطية وتلك النون مختصة بالفعل فهذا إلخ وهى الظاهرة. (**قوله: وهذا مختص بالاسم**) أي ولكن هذا مختصا به. (**قوله: لتعيين**) الحق إسقاط اللام. (**قوله: المحكوم عليه**) أي ما يصلح ان يكون محكوما عليه وقال بعض المحققين في تعليل الاختصاص: إن التعريف والتنكير يتعاقبان على اللَّفظ فكذلك علامتاهما فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير لم يدخل اللام عليه. (**قول المصنف: وأصنافه**) جمع صنف وهو النوع المقيد بصفة كلية ولا يضر تصادقها فإنها اعتبارية لا حقيقية. (**قول المصنف: الاسم الجنس**) صوابه اسم الجنس. (**قوله: والثاني**) الأولى ترك الواوهنا وفيما يأتى جريا على نمط التمديد في الغالب.

وسيأتي تفصيلها على الترتيب المذكور إن شاء الله تعالى.

﴿اسم الجنس﴾

قوله: (**اسم الجنس هو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه في الحقيقة**) هذا شروع في تفصيل أصناف الاسم أي ومن أصناف الاسم اسم الجنس وهو ما نيط على شيء وعلى كل ما أشبه ذلك الشيء في الحقيقة أي هو ما وضع لشيء ولكل ما أشبهه في الحقيقة أي اشتركه فيها أي ولكل ما يكون من حقيقته فقوله: ما علق على شيء شامل أيضا للعلم ولسائر المعارف وقوله: وعلى كل ما أشبهه يخرجهما وإِنَّمَا قلنا ولكل ما أشبهه في الحقيقة ليخرج عنه أي من هذا الحد مثل هو وهؤلاء قوله: (**وهو على ضربين**) أي واسم الجنس على قسمين أحدهما (**اسم عين**) وهو ما يقوم بنفسه (**كرجل وراكب**) (**و**) الثَّانِي (**اسم معنى**) وهو ما يقوم بغيره (**كعلم ومفهم**) وإِنَّمَا أورد مثالين في كل واحد من اسم عين واسم معنى لأنه أراد أن يقول ان كل واحد منهما على ضربين أيضا أحدهما اسم غير صفة أي غير مشتق كرجل وعِلْم، والثاني اسم صفة أي مشتق كراكب ومفهوم

(**قوله: وسيأتي تفصيلها**) أي سيأتي ذكرها على سبيل التفصيل ولا يخفى أن الإستقبالية المستفادة من السين إنما تحسن بالنسبة إلى غير اسم الجنس

﴿اسم الجنس﴾

. (**قوله: وهو ما نيط إلخ**) الأولى إسقاطه من البين، والاقتصار على قوله: وهو ما وضع لشيء ولكل ما شاركه في الحقيقة. (**قوله: إشتركه**) أي اشترك معه بمعنى شاركه، والتعبير به أولى. (**قوله: من حقيقته**) أي من أفراد مندرجة تحت حقيقته. (قوله: للعلم إلخ) لا وجه لإفراد العلم بالذكر، فالأولى الاقتصار على قوله: لجميع المعارف. (**قوله: وقوله: وعلى كل ما أشبهه**) أي في الحقيقة، لأن إخراج ما عدا العلمَ إنما يكون باعتباره كما سيأتي. (**قوله: وإِنَّمَا قلنا إلخ**) أي إنما زدنا قيد في الحقيقة، ليخرج عن تعريف اسم الجنس نحو المضمرات، والمبهمات ولا يخفى أن ظاهر قلنا يشعر أن القيد الذكور ليس من المتن، ويحتمل أن يكون منه بناء على أن الشرح مزجي، فقول المصنف في حكم قول الشارح. (**قول المصنف: وهو**) أي العين. (**قول المصنف: ما يقوم بنفسه**) أي لا يحتاج إلى محل يقوم به. (**قوله: ومفهوم**) هو الصورة الحاصلة في الذهن القائمة بذي الفهم. (**قوله: أيضا**) أي كما أن مطلق اسم الجنس على ضربين. (**قوله: اسم غير صفة أي غير مشتق**) الأَخصَر اسم غير مشتق، وكذا يقال فيما بعد

﴿العلم﴾

قوله: (**العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد**) أي ومن أصناف الاسم العلم وحَدُّه ما ذكره المصنف فقوله: ما وضع لشيء يشمل اسم الجنس وجميع المعارف وقوله: بعينه يخرج عنه اسم الجنس وقوله: غير متناول غيره يخرج سائر المعارف وإِنَّمَا قال بوضع واحد ليدخل فيه الأعلام المشتَركة مثل زيد إذا سمي به ثلثة رجال مثلا فإنه وإن كان متناولا غيره لكنه ليس بوضع واحد بل بأوضاع كثيرة قوله: (**والغالب عليه**) أي المعنى الذي غلبَ على العلم (**أن ينقل عن اسم الجنس كجعفر**) فإنه في اللغة النهر الصغير فنقل منه وجعل علماً لرجل (**وقد ينقل**) العلم (**عن فعل إما عن ماض كشمر**) فإنه نقل من قولهم شَمَّرَ إزارَهُ تشميرا إذا رفعه وجُعِلَ علما لفرس قال الشَّاعِر: **أبوك حُبَابٌ سارقُ الضيفِ بُرْدِهِ * وجَدي أيَا حَجَّاجُ فارسُ شمَرَّا**

﴿العلم﴾

(**قول المصنف: ما وضع**) أي حقيقة أوحكما؛ لئلاّ يخرج الأعلام الغالبة؛ لأن غلبة الاستعمال في حكم الوضع. (**قول المصنف: لشي بعينه**) أي متلبس بتعينه أي لشيء معين. (**قوله: غيره**) حال من الضمير المستتر الراجع إلى ما. (**قوله: بوضع واحد**) أي تناولا بوضع واحد. (**قوله: إذا سمي**) قيد للتمثيل أي يمثل به إذا إلخ. (**قوله: ثلاثة رجال مثلا**) الأولى رجلان أوأكثر (غيره) أي غير الشيء المعين. (**قوله: لكنه**) أي التناول لغير المعين. (**قوله: أي المعنى إلخ**) يشير إلى أن أل موصولة داخلة على الفعل حقيقة، أي الشأن الغالب فيه النقل عن اسم الجنس إلخ. (**قول المصنف: عن اسم الجنس**) أي عن معناه وكذا يقال فيما يأتى لئلاّ يلزم اتحاد المنقول والمنقول منه.

(**قوله: من قولهم**) أي من معنى شمّر في قولهم إلخ. (**قوله: لفرس**) ذكر الموضح في شرحه على الألفية أنه علم لرجل أيضا. (**قوله: قال الشَّاعِر أبوك إلخ**) وقد يقال لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر اللهم إلا أن يقال: النقل من الجملة خلاف الغالب والشيء يحمل علي الغالب ما لم يصرفه عنه صارف وكذا يقال فيما بعده. (**قول الشَّاعِر: حباب**) في الصبان أي جبان على ما قيل ولم أجده في القاموس ولا غيره وفي القاموس أنه سموا مضموم الحاء ناسا وشيطانا ويطلقونها على الحية. (**قول الشَّاعِر: سارق الضيف برده**) من إضافة الوصف إلى فاعله وبرده مفعول به كذا في الصبان ويحتمل أن تكون الإضافة من إضافة الوصف إلى مفعوله وبرده بدل اشتمال. (**قول الشَّاعِر وجدي أيا حجاج**) في رواية وجدي يا حجحاج. (**قول الشَّاعِر فارس شمّرا**) الفارس راكب الفرس فإضافته إلى شمر مبنية على التجريد.

(**وإما عن مضارع كيزيد**) فإنه مضارع زاد فنقل منه وَ جُعِلَ علماً لرجل (**وقد يرتجل العلم**) أي وقد يبتدأ من غير أن ينقل عن شيء (**كَغَطَفَانَ**) لاسم رجل وقيل لاسم ماء لبني ربيعة قال الجوهري في الصَّحَاحِ ارتجال الخطبة والشعر ابتداؤه من غير تهيئة له قبل ذلك قوله: (**وهو على ثلثة أقسام**) أي العلم على ثلثة أقسام (**اسم ولقب وكنية**) وإِنَّمَا انحصر العلم في هذه الأنواع الثلثة (**لأن العلم إن كان في أوله**) أي في أول ذلك العلم (**لفظ أب أوأم فهو كنية كأبي عمر ووأم كلثوم وإِلَّا**) أي وإن لم يكن في أوله لفظ أب أوأم (**فإن دل**) ذلك العلم (**على مدح كشمس الدين وعزالدين أوذم كقُفَّة وبطَّة فهو لقب**) القفة الشجرة اليابسة البالية لقب بها رجل لضعفه ونحافته والبطة الدَّبَّة المدهَنَة لقب بها رجل لعظم بطنه (**وإِلَّا**) أي وإن لم يدل ذلك العلم على مدح أوذم (**فهو اسم كزيد وعمرو**)

(**قوله: وقد يبتدأ إلخ**) يعني يتحقق التسمية به من غير إلخ. (**قوله: لاسم إلخ**) الحق إسقاط اللام في الموضعين. (**قوله: ابتدائه**) أي إبتداء كل واحد منهما من غير تهيئ له قبل الابتداء. (**قوله: في أوّل ذلك العلم**) الأولى إسقاط ذلك هنا وفيما يأتى. (**قول المصنف: لفظ أب أوأم**) أي أو إبن أوبنت أوأخ أوأخت أوعم أوعمة أوخال أوخالة كما ذكره ابن القاسم. (**قول المصنف: فإن دل على مدح**) أي بملاحظة وضعه الأصلي. (**قول المصنف: فهو لقب**) أورد على تعريفه أنه يشمل بعض الأسماء نحو محمّد ومرّة فالحَقُّ في التقسيم أن يقال: إن ما وضع للذات أولا فهو الاسم أشعر بمدح أوذم أولا، صدر بأب أوأم أولا وما وضع ثانيا وأشعر بمدح أوذم فهو اللقب فبينهما التباين والكنية ما صدر بأب أوأم وضع أولا أم لا، أشعر بمدح أوذم أم لا فتجامع كلا منهما. (**قوله: ونحافته**) أي هزاله عطف تفسير. (**قوله: الدبّة**) بفتح الدال والباء المشددة. (**قوله: المدهنة**) بضم الميم والهاء قارورة الدهن صفة كاشفة للدبة بفتح الدال والباء المشددة وفي نسخة خطية أي المدهن وهي حسنة.

﴿المعرب﴾

قوله: (**المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل**) أي ومن أصناف الاسم اَلْمُعْرَبُ وَحَدُّهُ ما ذكره المصنف فقوله: ما يختلف آخره شامل لمن في قولك: أخذت مِنْ زيد وأخذت منَ الحسن وأخذت منِ ابنك وقوله: باختلاف العوامل يخرجه فإنه يختلف آخره لا باختلاف العوامل وإِنَّمَا قال: ما يختلف آخره إشارة إلى أن اختلاف غير الآخر كاختلاف الراء في قولك: جاءني امرؤ ورأيت امرأ ومررت بامرئ لا يكون باختلاف العوامل لأنه ليس اختلاف الآخر فلا يكون إعرابا قوله: (**وهو على ضربين**) أي والمعرب على نوعين

أحدهما (منصرف وهو ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين) نحو جاءني زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد (و) الثَّانِي (**غير منصرف وهو الذي منع الجر والتنوين عنه**) لمشابهته الفعل من جهتين لأن في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف علتان كلُّ علة منهما فرع لشيء، وإحدى فرعيتي الفعل أنه مشتق من الاسم والأخرى أنه في الإفادة محتاج إلى الاسمِ والاسمُ لا يحتاج إليه في الإفادة فلما شابه الفعل من جهتين منع عنه ما منع عن الفعل وهو الجرُّ والتنوينُ (**ويفتح**) غير المنصرف (**في موضع الجر نحو مررت بأحمد**) فيقال: جاءني أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد

﴿ المعرب﴾

(**قول المصنف: ما يختلف إلخ**) لا يخفى أن اختلاف الآخر من أحكام المعرب فمعرفته موقوفة على معرفته فالتعريف به مستلزم للدور اللهم إلا أن يقال: الغرض من تعريفه معرفة ما يطلق عليه لفظ المعرب بعد معرفة استعمال العرب له مختلفا آخره لا معرفته ليحكم له بالاختلاف فلا دور. (**قوله: فإنه يختلف آخره إلخ**) الأَخصَر والأولى فإن اختلاف آخره لا باختلافها. (**قوله: وإِنَّمَا قال ما يختلف آخره إشارة إلخ**) فيه أن قوله: ما إختلف آخره إنما هو لكون المعرب الاصطلاحي كذلك كما لا يخفى على أنه لا يفهم منه الإشارة المذكورة نعم لوقال: وقولهم في تعريف المعرب: ما يختلف آخره فيه إشارةٌ إلى أن اختلاف غير الآخر لا يكون إعرابا لكان له وجه إلا أن التعرض للإعراب قبل ذكره غير حسن. (**قوله: لأنه ليس اختلاف إلخ**) غير موجود في نسخة خطية فالحَقُّ إسقاطه كما لا يخفى. (**قول المصنف: والجر**) أي بالكسر. (**قول المصنف: والتنوين**) أي مطلق التنوين كما هو ظاهر قول الشارح فيما يأتي وبعضهم خصصه بتنوين التمكن. (**قوله: أنه مشتق**) أي حاصلة بأنه مشتق. (**قوله: والاسم لا يحتاج إلخ**) الأولى وهو لا يحتاج إليه فيها. (**قوله: فيقال إلخ**) لا فائدة فيه.

قوله: (**إلا**) استثناء من قوله: منع الجر عنه أي وغير المنصرف هو الذي منع الجر عنه **إلَّا (إذا أضيف)** غير المنصرف **(إلى شيء نحو مررت بأحمدكم أوعرف)** غير المنصرف (باللام نحو مررت بالأحمر) فإنه لا يمنع الجر عنه ويكسر في موضع الجر لأنه لما دخل عليه ما هو من خواصِّ الاسم أعني اللام والإضافة أخرجه عن مشابهة الفعل فيكسر في موضع الجر.

﴿ الأِعْرَابُ ﴾

قوله: **(الإعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل)** وهو الضمة والفتحة والكسرة أوما يقوم مقامها وهو الواو والألف والياء قوله: **(واختلاف الآخر إما بالحركات)** إلى آخره اعلم أن الإعراب بالتقسيم العقلي ينقسم على ثمانية أقسام الأَوَّل أن يكون الإعراب بتمام الحركات اللفظية والثاني أن يكون ببعض الحركات اللفظية والثالث أن يكون بتمام الحروف اللفظية والرابع أن يكون ببعض الحروف اللفظية والخامس أن يكون بتمام الحركات التقديرية والسادس أن يكون ببعض الحركات التقديرية والسابع أن يكون بتمام الحروف التقديرية والثامن أن يكون ببعض الحروف التقديرية

(قوله: استثناء من قوله) أي مرتبط به وإلَّا فالمستثنى مفرغ على معنى منع منه مإذكر كل وقت إلا إذا أضيف إلخ وقد يقال: المتبادر انه مرتبط بقوله: ويفتح إلخ. **(قول المصنف: أوعرف باللام)** حقيقة أوصورة ليشمل ما دخله اللام الزائدة والموصولة. **(قوله: فإنه لا يمنع إلخ)** الأولى فإنه لا يمنع الجر بالكسر عنه حينئذ. **(قوله: لما دخل عليه)** غير مناسب بالنظر إلى الإضافة فالأولى بدله لما وجد فيه. **(قوله: من خواص الاسم)** المؤثرة لفظاً ومعنى فلا يرد أن الإسناد إليه مثلا من خواصه مع أنه لا يؤثر شيأ. **(قوله: أخرجه)** الحق أبعده.

(قوله: وهو الضمة إلخ) فيه مسامحة لا تخفي والمراد اختلاف بسبب الضمة إلخ وقد يقال: الضمير راجع إلى ما به الاختلاف وفيه بعد وبعضهم ذهب إلى أن الإعراب نفس الضمة والفتحة والكسرة أوما يتولد منها من الواو والألف والياء وعليه جرى ابن الحاجب رحمه الله ورجح بأن الاختلاف ليس موجودا في الخارج والضمة والفتحة والكسرة وما يقوم مقامها موجودة فيه والموجود في الخارج أولى بأن يجعل علامة وبأنه يلزم على الأَوَّل أن لا يتحقق الإعراب في الاسم الذي ركب مع عامله، أولا. **(قوله: أوما يقوم مقامها)** الأولى بدله أوما يتولد منها من الواوالخ. **(قوله: بالتقسيم)** أي ينقسم متلبسا به. **(قوله: أن يكون)** أي ذوأن يكون والأولى اختلاف الآخر بتمام الحركات اللفظية وكذا يقال في الأقسام الآخر.

ولم يجيء في كلام العرب من هذه الأقسام الثمانية إلَّا ستة أقسام وأما القسم السابع والثامن فليسا فيه وفيما ذكره ابن الحاجب رحمه الله تعالى من قوله: نحو مسلمي رفعا نظر لأن الياء الأولى فيه عوض عن الواو وكل ما كان عوضه مذكورا يكون لفظاً لا تقديراً لأن العوض كالمعوض عنه

ويدل على ما ذكرنا عدم التفات صاحب المفصل إلى ذكره فقوله: واختلاف الآخر إما بالحركات إشارة إلى القسم الأَوَّل أي إما بتمام الحركات اللفظية وذلك في المفرد المنصرف (**نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد**) وفي الجمع المكسر المنصرف نحو جاءني رجال ورأيت رجالا ومررت برجال والجمع المكسر هو الذي يتكسير فيه بناء الواحد كما سيجيء بخلاف المصحح وهو الذي لا يتكسر فيه بناء الواحد كمسلمون ومسلمات

(**قوله: ولم يجئ إلخ**) الأَخصَر ولم يجئ في كلام العرب القسم السابع والثامن وفيه نظر فإن جاء أبوالقاسم ورأيت أبا القاسم ومررت بأبي القاسم من القسم السابع كما أن جاء صالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من القسم الثامن. (**قوله: وفيما ذكره**) أي مثالا للمعرب بالحرف المقدر. (**قوله: نحو مسلمي**) الحق ونحو مسلمي كما في نسخة خطية. (**قوله: لأن الياء الأولى فيه عوض إلخ**) في كون الياء عوضا عنها بحث لأنه يقتضي حذفها ومجيء الياء عوضا عنها وليس كذلك اللهم إلَّا أن يقال: المراد بالعوضية مجرد البدلية وفي الخضري والمختار وفاقا لأبي حيان أن إعرابه لفظي لوجود ذات الواو وتغير صفتها لعلة تصريفية لا يقتضي تقديرها والله أعلم اهـ وقال بعض المحققين يمتنع أن تكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لأن الزائل بالإعلال في حكم الثابت فلوجعل الياء بدلا عنها لكان بكلمة واحدة إعرابان لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع فإنها غير ثابتة تقديراً اهـ فليحرر وليراجع. (**قوله: لفظاً لا تقديراً**) في نسخة لفظيا لا تقديريا وهي حسنة. (**قوله: على ما ذكرنا**) من عدم كون إعراب نحو مسلميّ رفعا تقديريا. (**قوله: إلى ذكره**) أي إلى ذكر ابن الحاجب نحو مسلميّ رفعا مثالا للمعرب بالحرف المقدر وفي بعض النُّسَخ إلى ما ذكره. (**قوله: إشارة إلى القسم الأَوَّل أي إما بتمام الحركات اللفظية**) بقرينة المثال الآتي. (**قوله: هو الذي يتكسر بناء الواحد**) الأظهر تفسيره في هذا المقام بالذي لم يكن ملحقا بآخره واو ونون ولا ألف وتاء، وتفسير مقابله وهو المصحح بما لحق آخره واو ونون أوألف وتاء، ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه ودخول فُلْك جمعا لفُلْك فيه وينعكس الأمر في مقابله. (**قوله: بخلاف المصحح**) فإن مذكره معرب بالواو والياء ومؤنثه بالضمة والكسرة.

وهو السالم أيضا وأما القسم الثَّانِي وهو أن يكون الإعراب فيه ببعض الحركات اللفظية ففي غير المنصرف كما أشار إليه المصنف بقوله: ويفتح في موضع الجر وفي جمع المؤنث السالم كما سيشير إليه ~~الإعراب بالحروف~~ قوله: (**وإما بالحروف**) إشارة إلى القسم الثالث أي واختلاف الآخر إما بتمام الحروف اللفظية وهو أن يكون بالواورفعا وبالألف نصبا وبالياء جراً (**وذلك في الأسماء الستة**) بثلثة شرائط الأَوَّل أن تكون (**مضافة**) لأنها لوكانت غير مضافة كان إعرابها بتمام الحركات اللفظية نحو جاءني أب ورأيت أبا ومررت بأب والثاني أن تكون مضافة (**إلى غير ياء المتكلم**) لأنها لوكانت مضافة إلى ياء المتكلم كان إعرابها بتمام الحركات التقديرية نحو جاءني أبي ورأيت أبي ومررت بأبي، والثالث أن تكون مكبرة لأنها لوكانت مصغرة كان إعرابها بتمام الحركات اللفظية نحو جاءني أبيك ورأيت أبيك ومررت بأبيك وإِنَّمَا علم هذا الشرط الثالث من ذكرها مكبرة (**وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذومال تقول: جاءني أبوه ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك البواقي**) نحو هذا فوه ورأيت فاه ومررت بفيه وحموالمرأة ذو قرابة زوجها مثل الأب والأخ، وهنوه أي شيئه

(**قوله: وهو السالم أيضا**) الأولى ويسمى جمع السالم أيضا. (**قوله: فيه**) الحق إسقاطه. (**قوله: وفي جمع المؤنث السالم**) والمراد به هنا المجموع بالألف والتاء مذكرا كان مفرده أم مؤنثا تغير أم لا. (**قوله: واختلاف الآخر إما بتمام الحروف اللفظية**) وذلك بقرينة المقابلة والمثال وفي بعض نسخ المتن وإما بتمام الحروف اللفظيّة وهو ظاهر. (**قول المص: وذلك**) أي الإعراب بتمام الحروف اللفظية. (**قوله: بثلاثة شرائط**)بل بأربعة حيث يشترط فيها أن تكون مفردة أيضا. (**قوله: أن تكون مضافة**) أورد عليه أن هذا الاشتراط في ذووالفم بلا ميم تحصيل الحاصل لأنهما لازمان للإضافة وأجيب بأن الشرط ينصرف إلى ما هو محتاج إليه بدلالة العقل والمحتاج إليه هنا ما عداهما. (**قوله: لوكانت غير مضافة**) أي الصالح منها لعدم الإضافة وهو ما عدا ذووالفم بدون الميم.

(**قوله: لوكانت مضافة إلى ياء المتكلم**) أي الصالح منها للإضافة إليها فلا يرد أن ذولا تضاف إلا إلى اسم الجنس. (**قوله: لوكانت مصغرة**) أي ما يقبل منها التصغير فلا يشكل بذوحيث لا تصغر. (**قوله: وإِنَّمَا علم هذا إلخ**) ولذا لم يُصرّح به والأولى وقد علم الشرط الثالث. (**قوله: ومررت بفيه**) الأولى بدله ونظرت إلى فيه. (**قوله: ذوقرابة زوجها**) الأولى قريب زوجها والمشهور أن الحم مختص بقريب زوج المرأة أباً كان أوغيره فلا يضاف إلا إلى المؤنث وقيل يطلق على أقاربهما جميعا فيضاف للزوج أيضا. (**قوله: أي شيئه**) أيّ شيء كان فهو كناية عن الأجناس مطلقاً وقيل عما يستقبح ذكره فقط عورة كان أوغيرها وقيل عن العورة خاصة.